### المواطن يئنّ ويترحّم على زمن السراج.. و«كهرباء زحلة» تؤكّد أن الحلّ بيَدها

# التقنين حاضرٌ في البقاع حتى إشعارٍ لا حدود له

العودة إلى زمن السراج

أصحاب المولّدات.. والفواتير المتصاعدة

أحمد موسى

الكهرباء ليست مسألة صراع على نفوذ سياسي، إنها مسألة تخصّ كلّ فرد، كل تلميذ يريد أن يعدّ دروسه، كل طفل يخاف من العتمة، كل امرأة تريد أن تتنقل في أرجاء المنزل، كلّ رجل يريد ألا يرى الاضطراب اليومي بين أفراد عائلته.

وكلّ الذين يريدون أو يعتقدون أنّ الكهرباء هي موضوع للصراع على النفوذ هم مجرمون بكل المقاييس والمعايير، حتّى لو حاضروا في السلوك الإنساني ألف محاضرة كلّ يوم.

هي جريمة بكلّ المقاييس، لأنّها تعطّل الحياة وتوتّرها وتجعلها سقيمة. ومع ذلك، لم يجتمع الحكّام على حلّها وتبرئة أنفسهم منها بشكل كافٍ ووافٍ بعد انتهاء الحرب مباشرة، وليس بعد اثنتين وعشرين سنة على انتهائها.

تستمرّ النقاشات وتبادل الاتهامات حول من يعرقل ملفّ الكهرباء ومن يفتح الطريق لتسيير الملف، في ظلّ احتجاجات شعبية تطالب بالتيار الكهربائي، وسط تفاقم الأزمة والتأخر في تنفيذ مشاريع وزارة الطاقة.

وقد شهدت الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة حروباً كلامية، تبادل فيها فريقا النزاع السياسي في لبنان الاتهامات حول مشكلة الكهرباء، والمشروع المقدّم من قبل وزير الطاقة جبران باسيل لحلّ هذه المشكلة، إذ يجزم باسيل أنّه وفقاً لمشروعه، ستعمّ نعمة الكهرباء كلّ لبنان بعد أربع سنوات، في حال نفّذت خطته المؤلفة من 42 بنداً تتعلق بالإنتاج والنقل والتوزيع، علماً أنّ الكلفة الأساسية المرصودة لإنتاج 3500 ميغاوات 6.7 مليار دولار تدفع الدولة منها 1.4 مليار والقطاع الخاص 3.4 مليار والمبلغ المتبقي يموّل من قبل صناديق خارجية. كذلك تقول الخطّة بإنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي، حيث أنها ولحين تأمينه، تُستأجر بواخر لتوليد الكهرباء.

وفي هذا السياق، تبقى أزمة التقنين مستفحلة على المواطن البقاعي، وفي المقابل، يضع مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد اللوم على الدولة في عدم السماح لشركته في إنتاج الطاقة. ومن منظوره الخاص، يوضح نكد عبر «البناء»، أنّ «الدولة واجهت حقنا بإنتاج الكهرباء باشتراط أن نبيعها بأسعار كهرباء لبنان، ومعلوم أنّ سعر مؤسسة كهرباء لبنان اليوم هو سعر مدعوم».

## «مسلّمة»

اعتاد اللبنانيون منذ انتهاء الحرب المشؤومة على التقنين في الكهرباء، حتّى بات ذلك جزءاً من حياتهم فقبلوا به، أو ربّما من المسلّمات التي لا تحتاج إلى نقاش. وبطبيعة الحال فتّش اللبناني عن البدائل، وأوجدها عبر الاشتراك بكهرباء المولّدات الخاصة، أو عبر بطاريات الشحن المنزلي.

إلا أنّ الأمور بلغت مبلغاً لم يعد معه الوضع يطاق، خصوصاً أنّ الكهرباء أضحت اليوم ضرورةً ملحّة، نتيجة الاتكال على الأدوات الكهربائية في الحياة اليومية، من مكيفات ومراوح إلى البرادات والتلفاز وما إلى ذلك.

## تلف أعصاب

لم يعد أيّ مواطن مقيم في لبنان، يطيق المزيد من الشرح عن أزمة انقطاع الكهرباء، لأنّ كلّ الأسباب معروفة، وتكرارها أصبح مجرّد نوع من التعذيب، كقطرات المياه التي يعذّب بها السجين حتّى يصرخ من تلف أعصابه.

الحقيقة الوحيدة القائمة حالياً، هي أنّ جميع المواطنين خارج بيروت، يحصلون على التغذية بالتيار الكهربائي من المولّدات الخاصة، أو عبر نظام الـ«يو. بي. إس.» لمن لا يستطيع الاشتراك في المولد الكهربائي. ويزيد عدد ساعات التغذية من خلال الوسيلتين على عدد ساعات التغذية من شركة الكهرباء، بالوقائع التي لا تنفيها أيّ تصريحات.

## المذبوح

متناولةً شمعةً بيدها، باحثةً عن ولّاعة وضعتها في مكانٍ ما وضاعت في عتمة اجتاحت منزلها المحشور وسط منازل أخرى، تشكو أم علي المذبوح (72 عاماً) انقطاع الكهرباء، الذي يصل يومياً إلى 16 ساعة. وإذ تقول أن الصبر نفذ بعد أعوام على هذه الحال، تعلن أم علي العودة بالزمن إلى الوراء.. إلى زمن السراج والفتيلة!

## شلهوب

«بعد اثنتين وعشرين سنة يتجرؤون على التصريح مجدّداً بأكثر العبارات إثارة للغثيان بأنه توجد أزمة كهرباء يجب إنهاءها، ويتبادلون الاتهامات عن المنع أو التقصير أو العرقلة، وتصل الجرأة ببعضهم إلى حدّ القول إنّه سيتظاهر مع المواطنين، وكأنّ الذي يجب أن يوفّر الكهرباء سوف يأتي من سطح القمر أو المريخ...وما هي وسائل التعذيب التي يمكن استخدامها بعد أكثر من المكوث في منزل يفترض أنه مأوى الإنسان ومكان راحته، فإذا به يتحوّل إلى لعنة، يرغب فيها كل فرد لو تحمله ريح الشتاء إلى أطراف الأرض، بعيداً عن سماع الكلام السياسي الممجوج. أو أن يتماهى مع العذاب». يقول رئيس «جمعية تجار زحلة إيلي شلهوب» لـ«البناء».

ويضيف: «معظم أعمدة الإنارة في مدينة زحلة متصل بخطّين أو أربعة وأكثر. واحد قليل الحيلة كثير الانقطاع لا يعتمد عليه وموصول بشركة الكهرباء الرسمية، وثانٍ غير شرعي لكنه يغطي ساعات التقصير الرسمّي في خدمة، هي في كلّ العالم كالماء والهواء».

## مكحل

ويؤكّد قاسم المكحل رئيس «جمعية إنماء» علي النهري لـ«البناء» أنّ «الطاقة الكهربائية هي حقّ من حقوق المواطن، مثل حقّه في الحياة والصحّة والتعليم، ما يحتّم على الدولة إيجاد السبل لتأمين هذا الحق بكلفة يستطيع أيّ مواطن أن يتحملها مهما كان وضعه الاقتصادي والاجتماعي».

## نكد

مدير شركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد يرى أنّه «من الظلم اليوم، بعد 22 سنة على انتهاء الحرب ألا يكون لدينا تغذية كهربائية لأكثر من 4 ساعات يومياً، أمّا التقنين فمصدره مؤسسة كهرباء لبنان، حيث أنّ شركة كهرباء زحلة لا مصلحة لديها بقطع التيار ولو للحظة واحدة عن مشتركيها طالما الجباية كاملة، ولا بتمييز منطقة عن أخرى بعدد ساعات التغذية، «كلنا بالهوا سوا»».

## الخروج من المأزق

ويوضح نكد، أنّه «بغية الخروج من هذا المأزق، أعلنت شركة كهرباء زحلة عن نيّتها بإنتاج الطاقة منذ أكثر من خمس سنوات»، سائلاً: «لماذا على المواطن أن يدفع أربع فواتير: واحدة لكهرباء زحلة، وأخرى للمولد تفوقها بعشرة أضعاف، وفاتورة صحية ناجمة عن ضجيج المولدات وتلويثها المحيط، وفاتورة الفولتاج غير المستقر للمولدات وما يحدثه من أعطال في الأدوات والمعدّات الكهربائية»، مشيراً إلى أنّ فاتورة المولد تصل إلى 250 ألف و300 ألف ليرة لكل 5 أمبير.

ويقول: «لنا حق مكتسب بالإنتاج، ونريد أن نقيم معملاً بقدرة 60 ميغاوات يؤمّن اكتفاءً ذاتياً لمنطقتنا، ويوفّر هذه الكمية من الكهرباء لمؤسسة كهرباء لبنان كي تغذّي بها مناطق أخرى من لبنان، فنكون بذلك قد خرجنا من تحت سلطة مافيا المولدات ومن التجاوزات السياسية ودخلنا إلى اللامركزية الكهربائية».

وكشف نكد أنّ معمل الكهرباء المنوي إنشاءه يعمل على الفيول لأنه لا يوجد اليوم غاز في لبنان، فيما الطاقة الهوائية والشمسية لا تكفي، في حين أنّ المازوت هو أغلى من الفيول. طارحاً «إقامة نوع من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والمواطنين حتى نبني معملاً للإنتاج يعطي الكهرباء 24/24 ساعة عبر مساهمة البلديات والأفراد في رأس مال هذا المعمل».

وقال: «نحن ككهرباء زحلة، نريد إقامة معمل محلي لكلّ منطقة بتعرفة مقبولة من قبل كل المواطنين والصناعيين والمزارعين والتجار وسائر الفئات الاقتصادية، ونشجّع نشوء مصانع جديدة عند توفر الكهرباء 24/24 ساعة، فنكون قد أنجزنا شيئاً للمنطقة يتخطّى الكلام».

نكد

وأضاف: «إننا نطلب دعم الجميع، وإذا لم يؤيّدنا المواطن في هذا المشروع فلن نسير به، ولن يقوم إلا إذا حاز على إجماع المجتمع المدني والأحزاب والشخصيات الموجودة ضمن نطاق استثمار شركة كهرباء زحلة. إننا لسنا بصدد ممارسة سياسية، نحن جماعة نعمل في قطاع الكهرباء منذ 70 سنة، ونسمع صرخة الناس الذين يئنّون من عدم توفر الكهرباء ونعدهم بأن نؤمّن لهم الكهرباء بـ50 % أي بأقل من الفاتورة التي يدفعونها إلى المولّدات، و24/24 ساعة».

وختم نكد بالإشادة بموظفي شركة كهرباء زحلة «الذين يفوق عددهم 250 شخصاً، ويؤمّنون خدمة المواطنين على مدار الساعة»، مذكّراً بتفانيهم خلال العدوان «الإسرائيلي» في تموز 2006، حيث كانوا يبادرون، وفي أصعب الأوقات، إلى إصلاح الأعطال التي كان يخلّفها القصف فوراً.

## «أكلة الجبنة»

لا تحصى القضايا التي تثار في لبنان ثم تختفي فجأة. وحدها قضية الكهرباء، تشكّل ذلك الخيط الكالح السواد الذي يربط بين العهود والحكومات والإدارات المتعاقبة على هذا الملفّ منذ عشرات السنين، وتكون النتيجة أنه بدل أن يخرج مسؤول لبناني يزفّ إلى اللبنانيين نبأ زيادة التغذية بالتيار الكهربائي، يحصل العكس، وخير دليل على ذلك، السجال السياسي ـ الانتخابي ـ الكهربائي الذي شهدناه ونواصل متابعة فصوله، بين «أكلة الجبنة» المتشاركين في القرار السياسي، والمتعامين عن الهدر وعجز الإدارة وانعدام الصيانة وانخفاض الجباية وزيادة التعليق على الشبكة.

## إنتاج

يذكر هنا أنّ إنتاج مؤسسة كهرباء لبنان اليوم وفق الكميات المتاحة وقدرها 1770 ميغاوات يتوزع كالتالي :

ـ معمل الذوق ينتج حوالى 270 وطاقته القصوى من دون الأعطال 460 ميغاوات. وهناك مجموعة معطّلة وأخرى قيد الصيانة من أصل 4 مجموعات.

ـ معمل الجيّة يعمل بطاقته القصوى وينتج 250 ميغاوات. وهو معمل قديم، ويُشغّل مثل «الذوق» على الفيول.

ـ معملا صور وبعلبك، وفي كلّ منهما مجموعتان تعملان كلّياً وبطاقة 70 ميغاوات، أي ما مجموعه 140 ميغاوات.

ـ معمل البدّاوي، وطاقته 450 ميغاوات، وينتج اليوم 300 ميغاوات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى معمل الزهراني الذي يتمتع بالقدرة نفسها وينتج الكمية نفسها أي 300 ميغاوات، ترتفع قليلاً في الشتاء وأيام الذروة. أما المعامل المائية من الليطاني وقاديشا ونهر ابراهيم والبارد فتصل كمياتها إلى 120 ميغاوات تقريباً.

وتقدّر مؤسسة الكهرباء عجزها لعام 2008 بحوالى 1495 مليار ليرة على سعر طنّ للمازوت بحوالى 700 دولار، ووصل خلال بعض الأشهر إلى 1200 دولار، أي بزيادة تفوق 40 %. كما تقدّر العجز على أساس سعر 410 دولارات لطنّ الفيول أويل، وتخطّى سعره اليوم 600 دولار. ما يعني أنّ قيمة مستوردات النفط ستزيد حوالى 30 % عن المقدّر، وبذلك، يرتفع العجز من حوالى مليار دولار إلى أكثر من مليار و400 مليون دولار، وهذا يفسّر التأخير في عمليات فتح الاعتمادات للحدّ من الاستهلاك وتخفيض كلفة الإنتاج وتقنين التوزيعات، باعتبار أنّ كلّ زيادة في التغذية تعني مضاعفة العجز.

والخوف الأكبر يكمن في أن يعود سعر برميل النفط إلى الارتفاع مجدّداً، إذ ثمّة مؤشرات توحي بذلك، وعندها يفوق عجز الكهرباء عجز الموازنة العامة المقدّرة بحدود ملياري دولار سنوياً، وهنا الأزمة الفعلية التي لن تجد طريقاً إلى الحلّ.

## أزمة تطاول الأمن المعيشي

لم تتوقف سلسلة العذابات اليومية التي يواجهها أبناء البقاع الأوسط عند حدود انقطاع التيار الكهربائي. إذ أنتجت الأزمة مشاكل ومرارات تبدأ ولا تنتهي، ناهيك عن تراجع الإنتاج في المرافق الصناعية.

وأدّى مسلسل الأزمات المتتالية إلى الإخلال بالأمن المعيشي والاستقرار الحياتي لدى المواطنين، نتيجة توسّع دائرة النفقات الإضافية والمصاريف الجانبية. وباتت المصروفات الإضافية تتوزّع بين شراء صهاريج المياه بأسعار مرتفعة متجاوزة الأربعين ألف ليرة للصهريج الواحد، ومضاعفة فواتير المولدات الكهربائية الخاصة، التي تتراوح بين 250 ألف و300 ألف ليرة في الشهر الواحد، ناهيك عن النفقات الأخرى المتعلّقة بالهاتف النقّال، وغيرها من المتطلبات، في وقت يعاني فيه المواطن أزمة اقتصادية قاتلة.

ويثير تفاقم المعاناة امتعاض الأهالي الذين أعربوا عن خشيتهم من تواصل الحالة واستمرارها، مشكّكين بدور الإدارات الرسمية المسؤولة، التي وصفوها بـ«المتقاعسة» عن تلبية أبسط المقوّمات الحياتية المشروعة للمواطن.

في المقابل، يؤكّد مصدر مسؤول في مصلحة كهرباء لبنان أنّ حالة انقطاع التيار الكهربائي تعمّ لبنان، مشيراً إلى أنّ أكثر من 130 محطّة كهربائية في المنطقة تفتقد الفواصل ونظام الحماية، وأن عمليات الصيانة لم تعد تفي بالغرض المطلوب، والأمر يتطلب تبديلاً وتغييراً في كل الشبكات وخطوط استجرار الطاقة، إضافة إلى المحوّلات والصحون.